واردات السعودية من البضائع الاميركية فاقت أي بلد آخر

٦٠ بليون دولار معّومة للسعودية في الخارج

المصارف بالكشف عن قيمة الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة غير ان حكومة العربية السعودية هددت بسحب ودائعها من المصارف الاميركية واستثماراتها في الولايات المتحدة اذا ما تبنت أميركا هذه السياسة في الوقت الذي قدمت فيه دول كاليابان والمانيا الاتحادية عروضا لضمان الاستثمارات اذا ما جرى تخفيض الاستثمارات في الولايات المتحدة . لقد ابلغنا ان المستشارين العسكريين السعوديين قد نصحوا الحكومة بتحويل جزء كبير من استثماراتها الى اسواق المانيا الاتحادية واليابان وتحويل جزء آخر الى سبائك ذهبية .

ان تقبل حكومة العربية السعودية لهذه المقترحات يتوقف على تجاوب الولايات المتحدة تجاه مصلحة الاستثمارات السعودية فيها .

ويعتقد بعض الخبراء الماليين ان اعادة تخمين الاوضاع في الولايات المتحدة تجاه الاستثمارات الاجنبية اصبحت قضية ملحة ، ويشير هؤلاء الخبراء ان الاستثمارات السعودية في الدول المصنعة يجب ان تلقى تشجيعا لاعطاء السعودية سندا كاحدى دول الاقتصاد الحر من اجل سلامة ورفاهية هذا الاقتصاد ولاعطاء السعودية اغراءات ودفعة لتقوم بانتاج النفط بدرجة تزيد على الابقاء بالمتطلبات التمويلية المحلية .

الرغبة في المعاملة التفضيلية

خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي العالمي ربط الوفد السعودي موضوع انتاج النفط السعودي فوق متطلبات التنمية الداخلية بحماية الاستثمارات من الخسائر . واكد الوفد السعودي ان الدول المصنعة وخاصة الولايات المتحدة يجب أن تعطي تاكيدات بأن الاستثمارات السعودية الناتجة عن الاموال الفائضة يجب أن تتوقع لها الحماية والضمانة من التضخم والمصادرة . وقد ربط الوفد السعودي بين المعاملة الخاصة التي يجب ان تلقاها الاستثمارات السعودية في الدول الصناعية وبين انتاج السعودية للنفط بشكل يواجه المتطلبات العالمية المتزايدة .

رغم ان فائض المال السعودي ناتج عن انتاج النفط بمعدل أعلى من متطلبات السعودية المحلية فان الولايات المتحدة وعلى الرغم من ذلك رفضت منح ضمانات سياسية او مادية لحماية الموجودات السعودية والاستثمارات في الخارج كما لم يجر مناقشة هذا الموضوع في الاوساط الاميركية ومجلس الامن القومي .

لقد قمنا بمناقشة هذه المسالة مع وزارة المالية السعودية ومع الرسميين السعوديين الذين اكدوا اهمية هذا الموضوع واحتمال اثارته في المستقبل في مفاوضات سعودية اميركية . وقد بين هؤلاء الرسميون النقاط التالية :

١ — ان رغبة السعودية في رفع الطاقة الانتاجية للنفط والانتاج بمعدلات عالية يعتبر تضحية لان النفط في باطن الارض هو ثروة اكثر ربحا من استثمارات عائدات النفط الاضافية .

٢ — ان الدولارات الزائدة الناجمة عن اسعار النفط لمواجهة المتطلبات العالمية المتزايدة منفصل عن المصالح الاميركية .

٣ — ان على الولايات المتحدة مسؤولية ادبية ومعنوية للتعاطف مع السعودية ولمنحها معاملة خاصة وضمان استثماراتها في اميركا والدول الصناعية الاخرى .

٤ — ان فشل الولايات المتحدة في التصدي لهذه المشكلة سيزيد من الضغوط الداخلية في العربية السعودية في اتجاه تخفيض الانتاج .

٥ — والسعوديون لا يتوقعون المعاملة الخاصة في الاستثمارات في القطاع الخاص غير انهم يبحثون عن الفرص التي يتمتع بها المستثمرون الآخرون .

٦ — يجب ان تحصل استثمارات السعودية في سندات الخزينة على نوع من الحماية كالحصول على نوع من التعويضات ضد التضخم او تخفيض قيمة الدولار وضد كل الاجراءات المبرمجة لهذا الغرض .

لقد صدم السعوديون برفض مقترحاتهم التي قدمت خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . ويقولون ان على الولايات المتحدة ادراك الاهمية المتلازمة مع حل مرضي وانه يمكن اثارة هذه الاقتراحات في المستقبل سواء في محادثات ثنائية او غيرها .

ان تنامي الدولارات النفطية مترافقة مع ضعف الدولار من ناحية مقابلة ، يمكن ان يجدد المطالبة السعودية بالحصول على حلول مرضية لهذه المشكلة . ولهذا فان المطالبة السعودية في شروط استثمار افضل خارج حدودها يجب ان توضع في اعتبار الولايات المتحدة مستقبلا .

فرص التصدير الأميركية الى السعودية

ان برنامج خطة التنمية السعودية الداخلي الذي رصد له ١٤٢ بليون دولار يمنح الولايات المتحدة فرص تصدير هائلة جدا الى السعودية وخاصة في ظل تفضيل السعودية للمنتجات والتكنولوجيا الاميركية بشكل تقليدي . وهناك الآن ٣٠٠ شركة اميركية و ٣٠،٠٠٠ مواطن اميركي في السعودية . كما ان ازدياد النفقات في خطة التنمية الداخلية في السعودية ستوسع من فرص التصدير الاميركية الى السعودية الى درجة كبيرة .

ان زيادة الصادرات الاميركية الى السعودية يمكن ان تقوي من وضع الدولار وتقلل من عجز الميزان التجاري بين السعودية والولايات المتحدة كما هو مبين في الجدول التالي :

السنة	الصادرات الاميركية (٠٠٠،٠٠٠ متعادل)	الواردات الاميركية	الميزان التجاري سلبا أو ايجابا
		(بملايين الدولارات)	
١٩٧١	١٦٤	٩٩	٦٥
١٩٧٢	٣١٤	١٩٤	١٢٠
١٩٧٣	٤٤٢	٥١٥	(٧٣)
١٩٧٤	٨٣٥	١٦٧٠	(٨٣٥)
١٩٧٥	١٤٥٠٢	٢٦٦٢٥	(١٤١٢٣)
١٩٧٦	٢٧٧٤	٥٤٢١٣	(٢٤٤٣٩)
١٩٧٧	٣٤٥٧٥	٦٤٣٥٩	(٢٤٧٨٤)

ان مساهمة الولايات المتحدة في الواردات السعودية هي اكبر من مساهمة اي بلد آخر . ولقد ابلغنا الرسميون السعوديون ان ذلك يعود الى درجة كبيرة لتفضيل السعوديين التقليدي للتعامل مع الاميركيين . وعلى اية حال فان هذا التفضيل يعتمد على تجاوب الولايات المتحدة المستمر لاحتياجات حكومة العربية السعودية لان هناك عدة مناطق لا توجد في بدائل للمستوردات الاميركية . وهناك منافسة عدوانية من الشركات البريطانية والفرنسية والالمانية والايطالية واليابانية والكورية الجنوبية مدعومة من قبل حكوماتها لمنافسة الشركات الاميركية في هذه السوق المربحة . كما تقوم هذه الشركات بانتهاك عدة مناطق تسيطر عليها الشركات الاميركية وبالتحديد السوق السعودية . وتبعا لذلك فان مساهمة الولايات المتحدة في التوريد الى السعودية تتضاءل نسبيا . اذ بلغت قيمة الصادرات الاميركية الى السعودية ٣١ ٪ من مجمل واردات السعودية سنة ١٩٧٤ بينما انخفضت هذه النسبة الى ٢٢ ٪ من مجمل الواردات عام ١٩٧٦ وهي آخر سنة تتوفر لدينا احصاءات تجارية لها .

مزارعو التبغ في الجنوب..

وممارسات الدولة ووعودها

المزارعون يعيشون حالة انتظار قاتلة والدولة عن شؤونهم لاهية

لا يعيش الجنوب مع قذائف « اسرائيل » ومدفعية الخائن سعد حداد فقط بل يعاني شعبه الصامد من مشكلات اقتصادية اجتماعيه لا تحصى كان بعضها وليد الظروف العسكرية التي عاشها لبنان بشكل عام ومنطقة الجنوب بشكل خاص واكثر هذه المشكلات تضرب جذورها الى ما قبل ذلك اي الى « ايام الدولة » وعزها كما يقول ابناء المنطقه ، ومن هذه القضايا والمشاكل المستعصية زراعة التبغ في الجنوب .

مشتلة التبغ والجنوب اصبح لهما تاريخ عريق من النضال ، والتصق كل منهما بالآخر حتى انه اذا ذكر الجنوب مرت في الذاكرة مباشرة صورة شتلة التبغ واذا ما ذكرت هي ذكر الجنوب ، ولقد شهدت هذه القضية معارك ومواجهات كثيرة بين المزارعين من جهة وشركة الريجي الاحتكارية والدولة من جهة ثانية وذلك منذ بداية انتشار هذه الزراعة في الثلاثينات من هذا القرن ولعل ابرز هذه المعارك هي المظاهرة التي جرت في التبطية عام ١٩٧٣ وذهب ضحيتها شهيدان من المزارعين نتيجة وقوف اجهزة قمع الدولة في وجه هذه المظاهرة وقمعها بالسلاح ، وكانت ابرز مطالب المزارعين في حينه السماح لهم بالاشراف المباشر على عملية تسليم المحصول في محاولة لمنع الطريقة الاعتباطية في تحديد ثمن المحصول والتي كانت تتم حسب مزاج موظفي الشركة ورغبة زعماء الاقطاع السياسي المحليين بالاضافة الى زيادة الاسعار بما يتناسب وارتفاع غلاء المعيشة والجهد المضني الذي تتطلبه هذه الزراعة على مدار ايام السنة الكاملة .

فالمزارع يبدأ بحراثة الارض لاكثر من مرة في السنة وتسميدها ثم تاتي عملية زراعة المشاتل وريها بالماء ورشها بالادوية تليها بعد ذلك عملية التشتيل ثم القطاف والشك والنشر وهذه العمليات الثلاث الاخيرة تتم ليل نهار وتاتي بعد ذلك عملية التوضيب والتصنيف ليليها من جديد عملية زراعة المشاتل وهكذا فمزارع التبغ لا يرتاح ابدا طيلة ايام السنة .

أما أثناء فترة الحرب الاهلية ١٩٧٥ — ١٩٧٧ فقد شهدت هذه الزراعة انهيارا شبه كامل مما انقل العبء على كاهل المزارعين وزاد في ضيقهم الاقتصادي لان هذه الزراعة ، وكما هو معروف تشكل مورد رزق رئيسي لعشرات الآلاف من العائلات الجنوبية . وبعد انتهاء الحرب بقي القطاع يعاني المزيد من المشاكل وبدل أن تشجع الدولة المزارعين وتمد يد العون لهم راحت هي والشركة تعمل على ضرب هذه الزراعة وارغام المزارعين على تركها نهائيا بحجة انها غير مربحة للشركة وتدفع الدولة من خزينتها فارق الخسارة .

وتتجلى مظاهر ضرب هذه الزراعة بابقاء المحاصيل لفترة طويلة في بيوت الفلاحين مما يعرضها للتلف (والتبغ سريع التلف) وللقذائف « الاسرائيلية » التي تنصب بشكل يومي على القرى الجنوبية ، كما بقيت الشركة تعطي نفس الاسعار التي كانت تعطيها للمحصول قبل عام ١٩٧٥ في حين انه ارتفع كما هو معلوم سعر جميع السلع الى اكثر من الضعف وأحيانا الضعفين ، وحين كانت الشركة تعطي تحت تاثير ضغط المزارعين — زيادة نسبية في السعر كانت تعمد بالمقابل الى زيادة كميه « عديم النفع » فتتبخر بذلك سريعا الزيادة قبل ان يراها المزارع .

وفي الآونة الاخيرة جرت عدة اتصالات وتحركات قام بها المزارعون والنقابة لارغام الشركة على اعطاء زيادة في الاسعار وتخفيض كمية « عديم النفع » والسرعة في استلام المحاصيل وبالاخص من القرى التي تكون عرضة دائمة للقصف كما كان هنالك مطالب أخرى أبرزها اعطاء تعويضات للمزارعين الذين لم يتمكنوا من زراعة « رخصهم » بسبب الظروف التي تمر بها المنطقة كما جرت المطالبة بدفع المساعدات التي قدمتها منظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو) للمزارعين منذ عدة أشهر .

وجاءت وعود المسؤولين الرسميين تطمئن بتحقيق كل هذه المطالب العادلة والمحقة وأبرزها زيادة ٣٥ ٪ على « بريم » الاسعار لهذا العام ولكن المزارعين لم يلمسوا أبدا تحقيق اي جزء من هذه الوعود عند تسليمهم لمحاصيلهم لعام ١٩٧٨ والذي انتهى منذ فترة قصيرة . وقد اصدر المكتب التنفيذي لنقابة المزارعين بيانا في الخامس عشر من الشهر الجاري ناقش فيه كل هذه القضايا واكد على ضرورة التحرك السريع لتنفيذ هذه المطالب التي لم تحققها الشركة أبدا .

وهكذا وفي كل يوم تتكرر تجربة ابن الجنوب مع الدولة وعلى نفس الوتيرة . ففي الوقت الذي تدعي فيه هذه « الشرعية » دعم صمود ابناء الجنوب وترسل وزير العمل والشؤون الاجتماعية ناظم القادري ليطلع عن كثب على مشاكل المنطقة وما تعانيه تراها لا تحقق ابسط مقومات دعم الصمود وهو اعطاء المزارعين الذين يشكلون نسبة كبيرة من ابناء المنطقة حقوقهم المشروعة والمقرة رسميا .

وبعد ذلك نتساءل وتتساءل الجماهير معنا كيف ترى الدولة « دعم صمود ابناء الجنوب » ؟

حزب العمل يطالب بحل مشكلة المياه في صيدا

اصدر حزب العمل الاشتراكي العربي (منطقة صيدا) بيانا هاما حول استمرار انقطاع المياه في صيدا . جاء فيه :

● لماذا الاستمرار في قطع المياه عن مدينة صيدا ! ..

— من وراء افتعال استمرار حرق « موتورات » الضخ في مصلحة المياه ؟

— من أحرق « موتور » توليد الكهرباء في مصلحة مياه صيدا ؟

يا جماهيرنا المناضلة :

منذ ١٩ عاما لم تشهد مدينة صيدا انقطاعا متواصلا للمياه ، كما تشهد اليوم ومنذ فترة . والاسباب التي يبرر فيها المسؤولون انقطاع المياه هي :

- □ زيادة نسبه الاستهلاك .
- □ التلاعب بالعبارات .
- □ استخدام قوات الردع للمياه .
- □ شح المياه في موسم الشتاء المتصرم .

ان جميع الاسباب ليست سوى ادعاءات باطلة وذلك للاسباب التالية :

اولا : بالنسبة لزيادة استهلاك المياه ، فقد انخفضت اعداد المهجرين الى الربع عنها عقب الاجتياح الصهيوني للجنوب ، ومع ذلك نفاقمت ازمة انقطاع المياه .

ثانيا : ان عبارات المياه مفتوحة منذ خمس سنوات ، فلماذا الازمة اليوم بالذات ؟

ثالثا : الردع موجود في صيدا منذ عام ١٩٧٦ ، علما ان الازمةالاخيرة بدات في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ .

رابعا : لقد قال مدير مصلحة المياه ان كمية المياه المشترك فيها لا تتعدى الثمانية الاف متر مكعب بينما لدى المصلحة القدرة على ضخ اكثر من ٢٥ الف متر مكعب في اليوم فلماذا الاحتجاج بالشح وبالردع وبفتح العبارات .

خامسا : اما ربط انقطاع المياه بالكهرباء ، فان احتياطي المياه في الخزانات يفوق مدة انقطاع الكهرباء ، علما ان هناك كمية غير قليلة من المياه تاتي من نبع « بفروة » ولا علاقة لها بالسبب المذكور .

ان قطع المياه عن صيدا مقصود ، ولخدمة اصحاب شركات تعبئة المياه .

لترفع صوتنا عاليا ضد التلاعب بمصالح الجماهير الشعبية التي تعاني من الاستغلال والمتاجرة بالماء والدواء والغذاء .